

Distr.: General
8 July 2016
Arabic
Original: Arabic/English/Russian/
Spanish

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ٩٧ (ك) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح
وتحديد الأسلحة
تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٢	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٢	كوبا
٤	لبنان
٤	المكسيك
٥	البرتغال
٦	إسبانيا
٨	تركمانيستان
٩	أوكرانيا

* A/71/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

040816 030816 16-11743 (A)



أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة، في الفقرة ٤ من قرارها ٣٠/٧٠ المعنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة"، جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم إلى الأمين العام معلومات عن التدابير التي اتخذتها لتعزيز الأهداف المتوخاة في القرار، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا يتضمن تلك المعلومات إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين.

٢ - واستجابة لهذا الطلب، وجهت مذكرة شفوية في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٦ إلى جميع الدول الأعضاء تدعو إلى تقديم معلومات في الموضوع. وترد في القسم "ثانيا" أدناه الردود التي استلمت حتى الآن. وسيصدر ما سيرد من الردود الأخرى في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦]

تشدد كوبا على ضرورة احترام المعايير البيئية في جميع جوانب الحياة العامة، بما في ذلك في صياغة وتنفيذ معاهدات نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وكوبا، باعتبارها دولة طرفا في جملة صكوك منها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة التقليدية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تكفل التقييد الصارم بالمعايير البيئية وبالالتزامات الأخرى الناشئة عن تلك الصكوك.

فقد أرست قواعد قانونية محكمة تعمل على تطبيقها بصرامة الهيئات المختصة، بما فيها المؤسسات المكلفة بتنفيذ الالتزامات الدولية المتصلة بتزع السلاح وتحديد الأسلحة على الصعيد الوطني.

وقد وضعت كوبا العديد من الصكوك لكفالة حماية البيئة لدى تنفيذ معاهدات واتفاقيات نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي تعتبر كوبا طرفا فيها، ومن هذه الصكوك ما يلي:

- المادة ٢٧ من الدستور التي تشير إلى مفهوم التنمية المستدامة.

- قانون البيئة رقم ١٩٩٧/٨١ الذي يحدد المبادئ التي تقوم عليها السياسة البيئية للبلد؛.
 - المرسوم بقانون رقم ٢٠٧ المتعلق باستخدام الطاقة النووية الذي يرسى المبادئ العامة المتبعة في هذا المجال.
 - المرسوم رقم ٢٠٨ المتعلق بالنظام الوطني لحصر المواد النووية ومراقبتها الذي يرسى قواعد النظام الوطني بهدف كفاءة إدارة المواد النووية بكفاءة والكشف عن أي استخدام أو فقدان أو نقل لها بشكل غير مآذون.
 - القوانين الوطنية المتعلقة بالأمن البيولوجي والأحكام المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية الواردة في المرسوم بقانون رقم ٩٩/١٩٠ المتعلق بالأمن البيولوجي؛ والقرار رقم ٢/٢٠٠٤ الصادر عن وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة بشأن أنظمة حصر ومراقبة المواد والمعدات البيولوجية والتكنولوجيات ذات الصلة؛ وآخر تحديث لقائمة العوامل البيولوجية التي تؤثر في البشر والحيوانات والنباتات؛ وأنظمة منح شهادات الأمن البيولوجي الواردة في القرارين ٢٠٠٦/٣٨ و ٢٠٠٧/١٨٠، على التوالي، الصادرين عن وزارة العلوم والتكنولوجيا والبيئة.
 - المرسوم بقانون رقم ١٩٩٩/٢٠٢ الذي ينظم تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني.
 - الاتفاق رقم ٥٥١٧ الصادر في عام ٢٠٠٥ عن اللجنة التنفيذية لمجلس الوزراء المعنون "المخالفات الناجمة عن انتهاك أحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية"، الذي يتم التدابير التشريعية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.
- وليس من حل فعال حقاً لدرء العواقب الوخيمة الناجمة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل سوى إزالتها بصورة تامة.
- وينبغي إيلاء الرعاية الواجبة للمعايير البيئية ذات الصلة في المحافل الدولية المعنية بنزع السلاح وعند التفاوض على إبرام المعاهدات والاتفاقات الدولية بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة.
- وتظل اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية الاتفاق الدولي الوحيد الذي ينص على نظام شامل للتحقق من تدمير فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل والمنشآت التي تنتجها، وحماية الأشخاص والبيئة.

واعتباراً للتهديد النووي المحدق ببقاء الجنس البشري والخطر القائم على الدوام الذي يهدد بقاء ودمار البيئة في حالة استخدام هذا النوع من الأسلحة، تكرر كوبا توجيه دعوتها من أجل الانخراط، دون مزيد من التأخير، في مفاوضات تفضي بسرعة إلى إبرام اتفاقية شاملة بشأن حظر الأسلحة النووية وإزالتها الكاملة في غضون آجال محددة وفي ظل رقابة دولية صارمة. ولا بد لأي معاهدة شاملة بشأن نزع السلاح النووي أن تشمل بالضرورة على تدابير لحماية البيئة.

ويعتبر وضع بروتوكول ملزم قانوناً ينبثق من مفاوضات متعددة الأطراف من أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية أمراً أساسياً لحماية البيئة وحفظ التنوع البيولوجي لكوكتنا.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦]

تشير وزارة الدفاع الوطني إلى ما يلي:

إن لبنان لا يمتلك أسلحة تؤثر أو تضر بالبيئة وهو مع الاتفاقيات التي تنص على نزع السلاح والحد من التسليح ومراعاة المعايير البيئية، مع الأخذ بعين الاعتبار القلق الذي تسببه إسرائيل من جراء امتلاكها واحتفاظها بترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل، التي يمكن أن تضر بالبيئة حتى في حال عدم استعمالها.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[١٩ أيار/مايو ٢٠١٦]

تؤكد حكومة المكسيك مجدداً التزامها بالاحترام التام للمعايير البيئية الواردة في المعاهدات والاتفاقات المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة التي هي طرف فيها، بغية التقليل إلى أدنى حد من التأثير السلبي على البيئة الذي يؤدي إلى عواقب وخيمة على تنمية الناس ورفاههم.

والمكسيك لا تملك أي أسلحة من أسلحة الدمار الشامل (سواء كانت بيولوجية أو كيميائية أو نووية) أو من الأسلحة ذات الآثار القاسية والعشوائية، ولم يسبق لها أبداً أن

امتلكتها أو أنتجتها. وتظل المكسيك داعية إلى حظر هذه الأسلحة تعمل بانتظام ونشاط و بروح الالتزام، ومناصرة لترع السلاح العام الكامل، إذ أنهما مقتنعة بأن نزع السلاح هو الوسيلة الوحيدة لتهيئة عالم أكثر أمنا وسلما وإنصافا وشمولا لأجل الأجيال الحالية والمقبلة.

وستواصل المكسيك دعم المبادرات التي تقر بالطابع المعقد والمترابط للآثار السلبية الفورية والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل التي ستنتج عن تفجير عرضي أو متعمد للسلاح النووي على جملة مستويات منها البيئة والأمن الغذائي والمناخ والتنمية، والتي ستكون شاملة يستعصي احتمالا استدراكها على البشرية برمتها.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

أكدت الجمعية العامة من جديد، في دورتها السبعين، وهي تشير إلى القرارات السابقة المتخذة بشأن هذه المسألة، أهمية احترام المعايير البيئية عند صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية. وفي هذا السياق، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣٠/٧٠ الذي سلمت فيه بأهمية اتخاذ الدول ما يلزم من التدابير التي تكفل إحراز التقدم في المجال البيئي في سياق الأمن الدولي.

وقد اعتمدت البرتغال أشد المعايير صرامة فيما يتصل بحماية البيئة والوقاية من التلوث. وفضلا عن ذلك، أدرجت المبادئ التوجيهية المتعلقة بأفضل الممارسات والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة في التشريعات الوطنية، ولا سيما ضمن الأمر التوجيهي البيئي للدفاع الوطني المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١. وتمثل البرتغال، علاوة على ذلك، امتثالا كاملا لقانون الاتحاد الأوروبي المتعلق بالمعايير البيئية.

وفي مسارح العمليات، تأخذ القوات المسلحة البرتغالية بأكثر الأحكام صرامة من حيث حماية ومراعاة البيئة الواردة إما في التشريعات البرتغالية أو تشريعات البلد المضيف.

والبرتغال، إضافة إلى ذلك، طرف في جميع الاتفاقيات الرئيسية لترع السلاح وعدم الانتشار. ووفقا للالتزام الدولي الذي يقع عليها بموجب اتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، قامت البرتغال بإزالة أو تدمير مخزونها من أسلحة شتى، منها الذخائر العنقودية والألغام الأرضية،

مع المراعاة التامة للمعايير البيئية السارية التي تشمل المعايير التي اتفق عليها أعضاء الاتحاد الأوروبي (الأمر التوجيهي 94/67/EC المتعلق بإحراق النفايات الخطرة).

والبرتغال، باعتبارها طرفا في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ملزمة بوضع تدابير من أجل المراقبة، وهي تدابير إما اتخذت بالفعل بالكامل أو يجري اتخاذها، مما يسهم بالتالي في السلامة والأمن البيئيين.

وعلاوة على ذلك، تتقيد البرتغال بهذه القواعد عند تدمير الأسلحة النارية التي تعثر عليها قوات الشرطة أو تصادرها. والإجراءات التي تدمر وفقها تلك الأسلحة مبنية بمزيد من التفصيل في تقرير الصك الدولي للتعقب والوثيقة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللذين أعدتهما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

والبرتغال من البلدان الموقعة على اتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٧٢/٣١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، والتي أشارت الجمعية العامة فيها إلى إعلان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية المعتمد في ستوكهولم في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٢، وتظل البرتغال على استعداد لمباشرة التصديق عليها.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٣١ أيار/مايو ٢٠١٦]

تخضع إدارة البيئة في إسبانيا للمعايير البيئية للاتحاد الأوروبي التي أدمجت في القانون الإسباني وأصبحت بالتالي ملزمة لها.

وتواصل إسبانيا اتباع التدابير المبنية في تقارير الأعوام السابقة فيما يتعلق بتدمير الأسلحة والذخيرة في إطار تنفيذ الاتفاقات الرئيسية في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة التي هي طرف فيها. ويرد أدناه موجز للتدابير المذكورة.

تدمير الألغام المضادة للأفراد

تولت الشركة الإسبانية Fabricaciones Extremeñas (FAEX) عملية تدمير الألغام المضادة للأفراد، حيث كفل تحقيق أعلى مستوى من الأمن وانعدام الأثر البيئي، وفقا لمعيار

المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO-14000 والأمر التوجيهي 94/67/EC الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي بشأن إحراق النفايات الخطرة. وفي المجموع، تم تدمير ٣٦٥ ٨٤٩ لغما في أجل قياسي بلغ ٢٨ شهرا.

تدمير الأسلحة التقليدية (معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا)
في حالة إسبانيا، تم تدمير ٣٧١ دبابة قتال و ٨٧ قطعة مدفعية؛ وأنجزت العملية في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

وفي الوقت الراهن، تجرى عمليات أخرى لتخفيض الأسلحة بالتوازي مع إدخال العتاد الحديث للخدمة، بغية عدم تجاوز الحدود المرسومة في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

تدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
تمثل إسبانيا أيضا للمعايير البيئية فيما يتعلق بتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على النحو المنصوص عليه في وثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن هذا النوع من الأسلحة.

تدمير الذخائر العنقودية
قامت إسبانيا، وفقا لمعيار المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ISO-14001: 2004 والأمر التوجيهي 94/67/EC الصادر عن مجلس الاتحاد الأوروبي، بتدمير جميع الذخائر العنقودية التي زُودت قواها المسلحة بها، باستثناء الذخائر التي يُحتفظ بها لأغراض التطوير والتدريب، عملا بالفقرة ٦ من المادة ٣ من اتفاقية الذخائر العنقودية.

وفي الفترة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، تم تدمير ما مجموعه ١ ٩٥٠ قذيفة هاون من نوع ESPIN-21 و ١ ٨٢٥ قنبلة هاون من نوع MAT-120، ومجموعة من القنابل الجوية عددها ٥٧٥ قنبلة من نوع CBU-100 و ٣٨ قنبلة من نوع CBU-99B و ٣٨٥ قنبلة من نوع BME-330 B/AP.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]

[٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦]

تلاحظ تركمانستان، شأنها شأن كافة أعضاء المجتمع الدولي، أهمية مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ومن المؤكد أن تركمانستان ستسهم على جميع مستويات التعاون في كفاءة الاستفادة بما يحرز من تقدم علمي وتكنولوجي في إطار الأمن الدولي ونزع السلاح وغير ذلك من المجالات، دون الإضرار بالبيئة.

وإلى جانب الأمن الدولي والتنمية المستدامة، ما فتئت مسألة الأمن البيئي تشكل موضوعاً ثابتاً يتناوله رئيس الدولة في الخطاب التي يلقيها في اجتماعات المنظمات الدولية. وقد بين رئيس تركمانستان موقف بلدنا الرسمي بشأن القضايا البيئية في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

وفي خطابه أمام الجمعية العامة في دورتها السبعين، لاحظ الرئيس أن تركمانستان قدمت رسمياً مفهومها لتعزيز التعاون البيئي الدولي في مؤتمرات مختلفة، وطرحت عدداً من المقترحات العملية، من ضمنها المبادرة المشتركة مع الأمم المتحدة لإنشاء مركز إقليمي لتغير المناخ في آسيا الوسطى. وذكر أن تركمانستان تظل ملتزمة بتلك المبادرة، وأنها على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لإنشاء هذا المركز في عشق أباد في عام ٢٠١٦.

ويكمن الدليل على نجاح تركمانستان في تنفيذ الخطط الناشئة عن برامج واتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحماية البيئة في أن تنميتها الاقتصادية تستند إلى مبدأ الأمن البيئي.

ويجري العمل بشكل متواصل في سبيل تنفيذ القوانين والأنظمة التي تراعى فيها قواعد القانون الدولي المعترف بها عموماً، بهدف تعزيز وتطوير التعاون الدولي بشأن حماية البيئة وكفاءة الأمن البيئي. وتعد باستمرار حلقات دراسية ومؤتمرات في مجال القانون البيئي من أجل حفز التطوير المتواصل للتعاون الدولي.

ووفقاً للقانون المتعلق بالأمن الوطني لتركمانستان المؤرخ ٤ أيار/مايو ٢٠١٣، يقع على السلطات الحكومية المختصة والمنظمات والموظفين المسؤولين عن الأمن البيئي التزام بمنع تلوث الأراضي الوطنية بالمواد المشعة والكيميائية والبكتريولوجية.

وفي مجال تقييمات الأثر البيئي، يستند في التعاون الدولي إلى الاتفاقات الدولية المبرمة بين تركمانستان والدول الأجنبية بشأن التعاون فيما يتعلق بمسائل حماية البيئة والأمن البيئي للسكان (القانون المتعلق بتقييمات الأثر البيئي المؤرخ ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٤).

وتعتبر المقترحات التي قدمتها تركمانستان من أجل حماية البيئة وكفالة الاستدامة البيئية، على الصعيدين الوطني والإقليمي معا، عوامل أساسية لاستمرار التطور السلس للعلاقات الدولية بشأن المسائل البيئية.

وعموما، يؤكد العمل الذي يضطلع به بلدنا في سبيل حماية البيئة وكفالة الاستدامة البيئية من جديد أن تركمانستان تفي بالتزاماتها الدولية في هذا المجال.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٦]

وفقا للبروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب الملحق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر الذي اعتمده أوكرانيا بموجب القانون رقم 2281-IV في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ومع مراعاة مدونة الدفاع المدني لأوكرانيا، تقوم دائرة الطوارئ الحكومية في أوكرانيا، من خلال وحدات دائرة عمليات الإنقاذ التابعة للحماية المدنية، بتنفيذ طائفة من التدابير بشأن إزالة الألغام لأغراض إنسانية من أراضي أوكرانيا.

وفي عام ٢٠١٥، قامت الوحدات المختصة بالأجهزة النارية التابعة لدائرة الطوارئ الحكومية بحوالي ٨ ١٠٠ زيارة ميدانية استجابة لحالات الطوارئ، وقامت باستخراج أكثر من ٥٠ ١٠٠ قطعة ذخيرة (باستثناء ذخائر الأسلحة الصغيرة) وتدميرها، بما في ذلك ٧٤٨ قنبلة جوية. وتم مسح ما مجموعه ١٠ ٧٠٠ هكتار من الأراضي، وإبطال مفعول المخلفات المتفجرة. وخلال عام ٢٠١٦ (حتى ١ نيسان/أبريل)، أجرت الوحدات المختصة بالأجهزة النارية ١ ٤٢٨ زيارة، واستخرجت ١٠ ٤٠٨ قطع ذخيرة ودمرتها، منها ٩٧ قنبلة جوية. وتم مسح أكثر من ١ ٦٦٠ هكتارا من الأراضي في أوكرانيا وإزالة الألغام منها.

ومنذ تموز/يوليه ٢٠١٤، قامت الوحدات المختصة بالأجهزة النارية التابعة لدائرة الطوارئ الحكومية بتطهير حوالي ١١ ٦٤٠ هكتارا في منطقتي دونيتسك ولوغانسك، اللتين تم تحريرهما من يد القوات الإرهابية الروسية، فضلا عن ٣٨ هكتارا من المناطق المائية،

واستخرجت ودمرت أكثر من ٢٠٠ ٥٤ وحدة من المخلفات المتفجرة. وتم مسح أكثر من ١٠٠٠ موقع من مواقع البنية التحتية الاجتماعية.

وتسببت الأعمال التي أقدمت عليها القوات الإرهابية الروسية والعدوان المستمر على يد روسيا ضد أوكرانيا في تلوث معظم الأراضي المحررة في منطقتي دونيتسك ولوغانسك، على مساحة مجموعها نحو ٧٠٠٠ كيلومتر مربع، بالمخلفات المتفجرة، ويلزم مسحها على نحو عاجل قصد إزالة الألغام منها لأغراض إنسانية.

وأنشطة دائرة الطوارئ الحكومية في مجال إزالة الألغام في منطقتي دونيتسك ولوغانسك تتسم بطابع إنساني حصراً وتوفر الخدمات التالية:

- توفير الأمن في المناطق المأهولة بالسكان.
- تأهيل أنظمة دعم البنية التحتية وتشغيلها المستمر (الكهرباء والغاز والمياه وغير ذلك من نظم المنافع).
- تشغيل البنية التحتية للنقل والنهوض بالعمل الزراعي الآمن.
- تنظيف المناطق المائية المتضررة من الذخائر.

وخلال عام ٢٠١٥، نفذت دائرة الطوارئ الحكومية ١٠ مشاريع في إطار الالتزامات الدولية لأوكرانيا من أجل إزالة المخلفات المتفجرة من أراضيها ومناطقها المائية، والاضطلاع بإجراءات إزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ومواصلة تنفيذ نظام إدارة المعلومات لمكافحة الألغام، وتوعية السكان بشأن المخاطر المرتبطة بالألغام.